ويسن له العود ان تعمد والا لم يعد وقيل تبطل بركن تام
مع العلم والتعمد لمنافاة الاقتداء الخلاف الناجز والكلام
في غير السلام اي بالميم احد الاولين فهو مبطل ومثله
بالاولى تعمد المسبوق القيام قبل سلام امامه لان
المخالفة فيه افحش فصل في زوال القدوة بعد
وجادها وادراك المسبوق الركعة واول صلاته وما
يتبع ذلك اذا خرج الامام من صلاته بحدث اونحوه ٥
بطلت القدوة به لزوال الرابطة فيجب لسهو نفسه وهو
ويقتدي بغيره وغيره به ويتأخر المأموم عن المأموم في
الموقف كقصة ابي بكر لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لاغيره
ولا سطع بنية الامام قطعها الا ان صار مأموما كما ياتي
اوفي الجمعة ان لزمته فان لم يخرج وقطعها المأموم بنية
المفارقة جاز مع الكراهة حيث لا عذر وتصح صلاته في الحالين اذا لا
الجماعة بخلافه مع العذر وتصح صلاته في الحالين اذا لا
يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية الا
الجهاد والنسك وصلاة الجنازة ولان الفرقة الاولى فارقته
صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما ياتي وفي قول قديم
لا يجوز القطع الا لعذر لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ٥
وضابط العذر ما يرخص في ترك الجماعة ابتداء فيجوز
دواما قطعا ومن العذر الملحق ببدلك ويحسن منه الخائف
به ان تركها ابتداء بالاولى تطويل الامام القراءة وغيرها
وتعبيرهم بالقراءة للغالب فلم يصبر معه المأموم لضعف
او شغل ولو خفيفا بين هب حشوعه ولا فرق في ذلك

بين محصورين رضوا بالطويلة كمسجد غير مطروق وغيرهم
لما صح في قصة معاذ في قطع بعض المؤتمين قدوته بتطويله
ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم ولا امره بالاعادة فانكر على
معاذ ورواية مسلم انه استأنف معارضة برواية احمد انه نبي
على ان السبكي قال انها شاذة ويفرض عدم شذوذها
فهي حجة ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلاة فالجماعة اولى
واختلف في تلك الصلاة وتعيين المعذور فيها فعند ابي داود
والنسائي انها المغرب وفي رواية لاحمد انها العشاء قبل
اقتربت الساعة وفي الصحيحين اقتتح سورة البقرة
وجمع كل ذلك على التعدد قال في المجموع ولعله في ليلة واحدة
وان معاذا لا يفعل بعد النبي وبعد بسياقه وبقراءة كل
سورة في كل ركعة على عدم التعدد واستبعد الاول بعدد الله
القصة للعراق بلا عدد عجيب مع ان في الخبر ان الرجل
شكى العمل في حرثه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل
الا ان قلنا انهما شخصان وكان الشاكي احدهما وروى ليس
فيها غير مجرد التطويل وهو غير ممنوع او ترك سنة
مقصودة كتشهد اول وقنوت او سورة وضابط المقصود
ما يجبر بسجود او وقوب الخلاف في وجوبها او ورد انه
الدليل بعظم فضلها فلم يفارقته لبان بها ومحله في غير
الاولى من الجمعة وفيما لم يترتب عليه تعطيل جماعة تعينت
عليه بناء على الاصح انها فرض كفاية لانه اذا الخصر في شخص
تعين عليه كما مر وقد تجب المفارقة كان رأى مبطلا
لصلاة امامه لم يعلمه كتخرق خف او نجس لم يعف عنه،

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)